الأمم المتحدة

A/63/792

الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٠٤ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وتتشرف بتذكيره بأن حكومة النرويج قدّمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويسرّ البعثة الدائمة للنرويج، بالإشارة إلى مذكرتها الشفوية المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أن ترفق مجموعة محددة من التعهدات والالتزامات لتأكيد التزام النرويج المستمر بحقوق الإنسان وكيفية سعيها إلى الإسهام في عمل المجلس إذا انتُخبت لعضويته (انظر المرفق).

070409 060409 09-28443 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن ترشيح النرويج لعضوية مجلس حقوق الإنسان

مناصر قوي للأمم المتحدة

دأبت النرويج على مساندة الأمم المتحدة باستمرار، وهي إحدى أكبر ثلاثة متبرعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي ثانية أكبر المتبرعين لمفوضية حقوق الإنسان وما برحت تزيد مساهماتها غير المخصصة للأمم المتحدة بشكل منتظم.

التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية

يُعد الفقر في العالم أكبر التحديات في مجال حقوق الإنسان اليوم. ولذا يتعين أن يشمل تعزيز حقوق الإنسان مكافحة الفقر. وتأخذ النرويج هذه المهمة بجدية، وهي بصدد تخصيص مساهمة للتعاون الإنمائي الدولي في عام ٢٠٠٩ ذات رقم قياسي مرتفع يبلغ ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وتتبع النرويج في سياق التعاون الإنمائي نهجا قائما على حقوق الإنسان، فتركز بشكل خاص على حق الجميع في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم.

ولا تستطيع المساعدة الإنمائية بمفردها تخليص مجموعات كبيرة من السكان من براثن الفقر. فالأطر العالمية والإقليمية تضطلع بدور أساسي في توفير السلام والاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة ومعالجة شؤون الهجرة والمشاكل البيئية وتغير المناخ والتحديات في مجال الصحة.

وستركز الحكومة النرويجية على المجالات التي يمكن أن تقدم فيها النرويج أكبر قدر من المساهمة، وهي:

'١' تغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة

'٢' بناء السلام وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

'٣' النفط والطاقة النظيفة

'٤' المرأة والمساواة بين الجنسين

'٥' الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

والنرويج بلد محب للسلام. ويجب النظر إلى الجهود التي تبذلها لمنع نشوب النزاعات وتقليصها وحلها في إطار التزاماتها الإنسانية المهمة والمساعدة التي تقدمها إلى البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية بين الحرب والسلم والتزامها بالتعاون الإنمائي على المدى الطويل وتعزيزها لحقوق الإنسان.

وقد صدر في عام ٢٠٠٨ الكتاب الأبيض بشأن ”تكافؤ الفرص: حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السياسة الإنمائية الدولية“ (On Equal Terms: Women's rights and gender equality in international development policy). وهو يحدد المواضيع الأساسية التالية كمجالات ذات أولوية: تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا؛ والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والعنف ضد المرأة.

السياسة العامة الوطنية في مجال حقوق الإنسان

النرويج دولة طرف في ست اتفاقيات نافذة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وفي معظم بروتوكولاتها الإضافية، وقد سنت تشريعات لتطبيقها في القانون النرويجي. كما أنها وقّعت اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونحن نعتزم التصديق على هذه الصكوك فور اعتماد التشريع الوطني اللازم لذلك. وكانت النرويج أول بلد صدّق على الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومن بين البلدان الأولى التي صدّقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتتعاون النرويج تعاونا كاملا مع هيئات رصد المعاهدات عن طريق امتثالها لشروط الإبلاغ التي تضعها وتطبيق القرارات الصادرة عنها.

وقد وجهت النرويج دعوة دائمة إلى جميع القائمين على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

ولا تزال حماية الأطفال وتوفير الرعاية لهم إحدى الأولويات الأساسية في السياسة العامة النرويجية. ويقتضي تطبيق حقوق الطفل اعتماد سياسات مراعية للأطفال على الصعيدين الوطني والدولي.

وتتسم حقوق الشعوب الأصلية بأهمية كبرى. وقد ساندت النرويج بشكل فعال اعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويحدد هذا الإعلان معيارا للإنجاز ينبغي تحقيقه بروح من الشراكة والاحترام المتبادل. ونحن عازمون على القيام بذلك بالشراكة مع الشعب الصامي في النرويج، الذي تعتبره الحكومة النرويجية في عداد الشعوب الأصلية.

والنرويج هي في طليعة الساعين إلى جعل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين مسألة شاملة وهدفا بحد ذاته.

وتعمل النرويج بهمّة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة كجهة داعية لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية. ونحن نقوم بذلك بأساليب مختلفة عديدة: كدعم لجنة بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وتشجيع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومساندة المشاريع الرائدة الرامية إلى تحقيق ''وحدة عمل الأمم المتحدة'' على الصعيد القطري، والترويج لإدماج الاعتبارات الإنسانية والإنمائية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ودعم مواصلة الإصلاح في المجال الإنساني.

والنرويج ملتزمة التزاما راسخا بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وهي تضطلع بدور ريادي في الجهود المبذولة لتحقيق الهدف الرابع منها المتمثل في تقليل وفيات الأطفال والهدف الخامس المتمثل في تحسين الصحة النفاسية والهدف السادس المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض. وتشتمل الجهود التي تبذلها النرويج لمكافحة وفيات الأطفال على دعم حملات التحصين في إطار التحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومساندة البحوث في مجال اللقاحات.

التعهدات والالتزامات الطوعية للنرويج
(استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١)

التعهدات والتعاون والشمولية والاحترام المتبادل

تمثل حقوق الإنسان ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية والإنمائية النرويجية. وتعلق النرويج أهمية كبرى على عمل مجلس حقوق الإنسان وتعتبره أساسيا في إطار الجهود المبذولة للنهوض بحقوق الإنسان في أنحاء العالم. وهي تسعى للانضمام إلى عضوية هذا المجلس في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

وستواصل النرويج، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، التزامها بالعمل بهمّة عن طريق المشاركة والحوار، وبروح من التعاون والشمولية والاحترام المتبادل، لكفالة إضفاء المصداقية على مهام المجلس وتحويلها إلى أداة فعالة وعملية في أجهزة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مختلف أنحاء العالم. كما سنسعى إلى النهوض بدور الاستعراض الدوري الشامل باعتباره آلية لتعزيز التعاون بشأن إعمال حقوق الإنسان كافة.